انخفاض اسعار النفط
و الاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق

م . م حيدر كاظم مهدي /جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

يشكل مورد النفط احدى الموارد المهمة والاساسية في تمويل موازنة الدولة و ان اي خلل يصيب هذا المورد سوف يلقي بتأثيراته على الموازنة ، و بالتالي اصبحت الموازنة العامة مرتبطة بأسعار و حجم انتاج النفط الخام ، و قد لعبت عوامل عدة في احداث تغيرات في اسعار النفط منها عوامل المضاربة و العوامل السياسية و الاقتصادية ، فقد وصل سعر برميل النفط مع بداية عام ٢٠١٥ حوالي ٥٠ دولار للبرميل مما شكل عبىء كبير على الموازنة العامة على اعتبار ان الايرادات المتحققة من تصدير النفط هي المحرك الاساسي لعجلة التنمية و ادارة كل قطاعات الدولة و قد تناول البحث بالتحليل موازنات الدولة لسنوات مختلفة و قد لوحظ فيها كبر حجم النفقات التشغيلية مقارنة بحجم النفقات الاستثمارية ، هذه الضخامة ناتجة من كبر حجم القطاع العام .

ان انخفاض اسعار النفط و ما يسبب من تأثيرات على الموازنة العامة يستلزم وضع اجراءات لازمة قادرة على التخفيف من اثار هذا الانخفاض و تحافظ على سير عمل كافة قطاعات الدولة ، و يجب ان تكون هذه الاجراءات اما لتقليل حجم النفقات العامة ، او لزيادة ايرادات الدولة وذلك لتجاوز ازمة انخفاض اسعار النفط .

المقدمة:

يعتبر النفط الخام المصدر الى الخارج الممول الحقيقي ان لم نقل الوحيد لموازنات الدولة على مر تاريخها ، وقد ارتبطت هذه الموازنات بالاسعار العالمية للنفط الخام وأي تقلبات كانت تحدث في هذه الاسعار كان لها اثر على القطاعات الحكومية كافة على اعتبار ان ايرادات النفط هي المحرك المهم لهذه القطاعات ، و بالتالي كانت موازنة الدولة مرتبطة بسلعة النفط و التي تعتبر من اكثر السلع التجارية تقلباً في اسعارها و ترجع هذه التقلبات الى العديد من الاسباب و المتغيرات التي تؤثر في سعرها و التي تشمل المتغيرات الاقتصادية و السياسية او المناخية او عوامل المضاربة القائمة على التوقعات . ان ما يميز موازنة الدولة هو ارتفاع حجم النفقات التشغيلية مقارنة بالنفقات الاستثمارية حيث اخفقت الموازنة العامة و عبر سياستها المالية في بناء قاعدة قوية للنمو الاقتصادي و اتجهت نحو الانفاق الجاري المولد لفائض الطلب الاستهلاكي مع استمرار ضعف القاعدة الانتاجية الوطنية ،و بالتالي اتجه الميل نحو الاستهلاك مع الخسارة في الميل نحو الاستثمار و انخفاض الطاقة الاستيعابية في الجانب الاستثماري ، فكان الجانب الاستهلاكي يؤمن عن طريق الاستيراد على حساب تدهور البنى التحتية و ضعف الطاقة الانتاجية ، و من هنا فيجب على الدولة وضع الحلول و اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحداث تغيرات جذرية في هيكل الموازنة قادرة على التغلب على الازمات المالية الناتجة من تقلبات اسعار النفط .

مشكلة البحث :

تمثل الايرادات احدى مصادر تمويل الموازنة العامة فالدولة تستمد منها الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل اشباع الحاجات العامة و تعتمد الموازنة العامة في العراق اعتماداً كبيراً على الايرادات الناتجة من تصدير النفط فهي تشكل ما نسبته ٩٠% من ايرادات الدولة ، مما جعل اقتصاد البلد يتأثر بالتقلبات التي تحصل في اسعار النفط على اعتبار ان الريع النفطي يشكل عنصراً مهماً في الايرادات العامة اللازمة لتغطية الانفاق العام .

فرضية البحث :

يمكن التغلب على مشكلة قصور الايرادات العامة من خلال اتباع اساليب و اجراءات ناجعة قادرة على تغطية النفقات العامة ، و من هذه الاساليب فرض ضرائب و رسوم على ذوي الدخول المرتفعة كذلك تعزيز دور القطاع الخاص اضافة الى ترشيد الانفاق ، كل هذه الاجراءات يمكن ان تحد من مشكلة العجز.

هدف البحث :

يهدف البحث الى معرفة حجم مساهمة القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة اضافة الى التعرف على مدى مساهمة القطاعات غير النفطية في هذا التمويل و مدى فاعليتها في فترات انخفاض ايرادات النفط الناتجة من التقلبات في اسعار النفط العالمية ، كذلك يهدف البحث الى معرفة حصة النفقات الاستثمارية و التي تعتبر الاساس في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من اجمالي النفقات.

هيكلية البحث :

تضمن البحث ثلاث مباحث اختص المبحث الاول بمراحل تطور اسعار النفط ، اضافة الى الاسباب التي ادت الى انخفاض اسعار النفط لعام ٢٠١٥ ، فيما تناول المبحث الثاني الموازنة العامة و جوانب الايرادات و النفقات و حجم العجز فيها لسنوات مختلفة ، فيما تضمن المبحث الثالث الاجراءات و الحلول اللازمة للتغلب على مشكلة قصور الايرادات العامة في تغطية النفقات العامة .

المبحث الاول/ تقلبات اسعار النفط (المراحل و الاسباب)

ان استقرار اسعار النفط الخام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المنتجة و المستهلكة له ، و من هنا فأن التقلبات التي تحدث في اسعار النفط بين فترة واخرى ناتجة من التغيرات التي تحدث في البلدان المصدرة والمستوردة للبترول سواء كانت هذه التغيرات ايجابية او سلبية ، فالاوضاع السياسية و الاقتصادية ، و كذلك الاوضاع الامنية لهذه البلدان تساهم في التأثير بالاسعار العالمية للنفط الخام سواء بالانخفاض او الارتفاع ، وبالتأكيد فأن هذه التغيرات لها اثار اقتصادية على الدول المنتجة و المستهلكة للبترول ،و قبل التطرق لهذه الاسباب لا بد من القاء نظرة على مراحل تطور اسعار النفط في العقود السابقة .

اولاً : مراحل تطور اسعار النفط :

مرت اسعار النفط خلال عمره الانتاجي الذي يمتد الى ما يقارب القرن بالكثير من التقلبات فقد تراوحت اسعاره خلال الفترةمن عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٠ بين (٢) و (٣) دولار للبرميل الواحد ، بعد ذلك قررت الدول الاعضاء في الاوبك رفع اسعار النفط عن طريق التخفيض الجماعي لصادراتها من النفط الخام و بالتالي و منذ عام ١٩٧٠ و بعد مؤتمر طهران لاعضاء منظمة الاوبك بدأت المنظمة بالتحكم في اسعار النفط بدلاً من الشركات النفطية الكبرى .

و بعد حرب تشرين اكتوبر ١٩٧٣ و نتيجة لمواقف[١] الدول الغربية المساندة للكيان الصهيوني بدأت الدول المصدرة للنفط الخام بقطع الامدادات النفطية عن الولايات المتحدة ، البرتغال ، هولندا للضغط عليها لتغيير موقفها ، حدث عجز بين المعروض و المطلوب من النفط في الاسواق العالمية ادى الى ارتفاع اسعار النفط لتصل الى (١٠,٤) دولار للبرميل ، و في عام ١٩٧٧ و بعد عقد مؤتمر ستوكهولم اتفق على رفع سعر برميل النفط الى (١٢,٦) دولار للبرميل و بعدها توالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية من بعد انتصارات حرب تشرين ، و ارتفع سعر النفط ليصل عام ١٩٧٩ الى (٢٩) دولار للبرميل .

و مع بداية عقد الثمانينات و اشتعال الحرب العراقية الايرانية ارتفعت اسعار النفط لتصل الى (٣٥) دولار للبرميل عام ١٩٨١ ، الا ان هذا الارتفاع في الاسعار انخفض ما ان وصل الى عام ١٩٨٣بسبب زيادة في الاستثمارات النفطية و ارتفاع الانتاج النفطي مما سبب زيادة في العرض مع قصور في الطلب فأنخفض الى (١٠) دولار.

ارتفعت الاسعار في عام ١٩٩١ مصحوبة بأنطلاق حرب الخليج بعد انتهاء الحرب دخلت الاسعار في انخفاض مستمر حتى تدخلت اوبك لوقف هذا الانخفاض عن طريق ضبط الحصص و استعادة الاسعار عافيتها عام ١٩٩٦ .

و ما ان استعادت الاسعار عافيتها عام ١٩٩٦ حتى عادت[٣] و تهاوت من جديد عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بفعل الازمة الاقتصادية في اسيا ، مما دفع اوبك على تخفيض انتاجها بمقدار (٣) مليون برميل عام ١٩٩٩ لتصل الاسعار الى (٢٥) دولار. اما عام ٢٠٠٠ فساعدت المشاكل الفنية في صعود اسعار النفط الى مستوى (٣٠) دولار للبرميل كما ساهم الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول شرق اسيا و التزام دول اوبك بحصتها في ارتفاع الاسعارالى (٥٠) دولار عام ٢٠٠٤ و في عام ٢٠٠٥ قفزت اسعار النفط الى مستوى (٧٨) دولار للبرميل مستفيدة من النمو السريع للدول المستهلكة للبترول و خاصة الدول الاسيوية و كذلك الاضطرابات الامنية في الدول المصدرة و خاصة العراق و نيجريا الى ان وصلت الى اسعار قياسية وصلت الى (٩٠) دولار للبرميل و استمر هذا الارتفاع حتى عبر سعر البرميل الواحد (١١٥) دولار للبرميل منتصف ٢٠١٤ الا ان هذا الارتفاع توقف و بدأت الاسعار بالانخفاض حتى وصلت الى ما يقارب (٥٠) دولار للبرميل لاسباب سنتعرف عليها لاحقاً .

من خلال عرضنا لمراحل تطور اسعار النفط يتبين لنا انها عرضة للتقلبات متأثرة بأسباب عدة منها اقتصادية او سياسية او امنية و تارة اخرى فنية .

ثانياً : الاسباب الحالية لانخفاض اسعار النفط (٢٠١٥) :

تلقى اسعار البترول اهتمام بالغ من قبل الدول المستهلكة و المنتجة للبترول و ذلك لما لهذه الاسعار من دلالات حول مستقبل التكاليف و الارباح و النمو في جميع دول العالم . و اصبحت سلعة النفط من اكثر السلع التجارية تقلب في اسعارها و ترجع هذه التقلبات الى العديد من الاسباب و المتغيرات التي تأثر في سعرها و التي تشمل المتغيرات الاقتصادية و السياسية او المناخية او عوامل المضاربة القائمة على التوقعات و فيما يلي الاسباب التي ساهمت بعضها او بمجموعها في انخفاض اسعار النفط الخام :

١. انتشار المضاربة على النفط :

ان استخدام النفط كسلعة للمضاربة تعتبر من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حالياً، و ان اساس قيامها هي التوقعات المستقبلية التي ترتكز على المتغيرات الاقتصادية و السياسية و المناخية، فإذا توقع المضاربون ان اسعار النفط سوف ترتفع مستقبلاً فأنهم سوف يقومون بشراء و خزن النفط فيساهم هذا الشراء في ارتفاع اسعار النفط بصورة اكبر اما اذا توقع المضاربون[٢] ان اسعار النفط سوف تنخفض فأنهم سيقومون ببيع مخزوناتهم النفطية مما يسبب في ارتفاع المعروض و من ثم انخفاض اكبر في سعر النفط.

ان كل الدلائل تشير الى ان للمضاربين يد في تدهور اسعار النفط الحالية من خلال توقعهم بانخفاض اسعار النفط فقاموا ببيع مخزوناتهم العائمة في البحار مما تسبب في ارتفاع المعروض من النفط الخام ادى الى حصول انخفاض في اسعار النفط وصل الى حوالي ٥٠ دولار للبرميل بداية عام ٢٠١٥ بعد ان كان ١١٥ دولار للبرميل منتصف عام ٢٠١٤ .

٢. النفط الحجري :

تعتبر عملية استخراج البترول من حجر السجيل مكلفة جداً، و لا يمكن التوسع بإنتاج النفط بهذه الطريقة الا اذا بلغت اسعار النفط الخام ارقام قياسية قادرة على تغطية التكاليف مع هامش من الربح. وبعد الارتفاع المستمر في اسعار النفط الخام خلال السنتين الماضيتين فقد شجع بعض الدول التي تملك احتياطي من النفط الحجري و رمال القار وخاصة كندا على التوسع في استخراج و انتاج هذا النوع من النفط، وبالتالي فقد ضخت كندا ما يقارب (٢) مليون برميل الى الاسواق العالمية مما ساهم في زيادة المعروض و بالتالي انخفاض اسعار النفط الخام .

يمكن ان يؤدي انخفاض النفط الخام الى توقف الدول عن انتاج النفط الحجري على اعتبار انه سيكون ذا كلفة عالية، اضافة الى ان السعر المنخفض ليس في صالح هذا النوع من النفط على اعتبار انه لا يغطي كلفة استخراجه و سيكون غير مجدي اقتصادياً و ليس له القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية .

٣. العوامل السياسية:

ان اغلب انتاج واحتياطي النفط يتركز في بقعة تكاد تكون ساخنة بين فترة واخرى الا وهي منطقة الخليج، والتي طالما كانت عرضة للتدخلات الاجنبية طمعاً فيما تحتويه من ثروة نفطية ضخمة[٤] ، و نظراً لتناغم القرارات السياسية لأغلب بلدان هذه المنطقة مع قرارات الادارة الاميركية المعادية لروسيا وايران اللتان يعتمد اقتصادهما بدرجة مهمة على الواردات من تصدير النفط الخام فقد لعب حكام هذه المنطقة و خاصة السعودية دوراً في تدهور اسعار النفط من خلال زيادة المعروض من النفط الخام و بيعه بسعر منخفض الى دول اوربا و امريكا ، و بالتالي الضغط على القرار السياسي لروسيا و ايران من اجل تغيير مواقفهما من قضايا متعددة في المنطقة و خاصة الازمة السورية .

٤. انخفاض النمو الاقتصادي:

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من المحددات الاساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فأي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي سوف يتبعه زيادة في معدلات استهلاك النفط الخام (اي زيادة الطلب على النفط) مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع، اما اذا حدث العكس و حدث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فأن ذلك سوف يدفع معدلات الطلب و من ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض و يدفع مسار اسعار النفط الخام نحو الانخفاض .

و تعتبر الصين من اكبر مستهلكي النفط الخام نظراً لكبر حجم قطاعها الصناعي المنتج لمختلف انواع السلع والتي تصدر الى اسواق العديد من الدول العالمية، و يبلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني حوالي ١٤% سنوياً مما يساهم في زيادة الطلب على النفط الخام و بالتالي ارتفاع اسعار النفط الخام، و لأول مرة تشير التقارير لعام ٢٠١٤ الى انخفاض معدل النمو الصيني الى حوالي ٢% اثر هذا الانخفاض[٥] في معدلات النمو في معدلات الطلب على النفط الخام مما ساهم في انخفاض اسعار النفط الخام .

ثالثاً : الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي :

يؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، فهو يعتبر الممول الرئيسي لموازنات الدولة، مما جعل عملية التنمية الاقتصادية مرهونة بإيراداته النفطية المصدرة ، فتزداد المشاريع التنموية بزيادة ايراداته وتنخفض بانخفاض هذه الايرادات[٦] ففي فترة السبعينات و المتتبع لتلك الفترة يشاهد طفرة نوعية وستراتيجية في المشاريع الانتاجية و الخدمية حتى اصبح العراق في صدارة بلدان المنطقة بهذه المشاريع بسبب زيادة الايرادات النفطية، الا ان هذه الايرادات ما لبثت ان انخفضت في فترة الثمانينات و التسعينات بسبب الحروب و الحصار الاقتصادي، وانخفض معها المشاريع التنموية و دخل العراق في سبات في المشاريع، لكن الايرادات النفطية عادت مرة اخرى الى مسارها المتصاعد بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة انهيار النظام السابق من جهة وارتفاع اسعار النفط من جهة اخرى .

ان كبر الانتاج و الاحتياطي من النفط الخام جعل من هذا المورد هو الممول الاكبر ان لم نقل الوحيد لمشاريع الدولة على مر السنين ، فالعراق يمتلك ما يقارب ١١٥ مليار برميل من الاحتياطي المؤكد و بذلك يأتي بالمرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية و ايران . يتوزع الاحتياطي النفطي في العراق على (٨٠) حقلاً نفطياً معروفاً تحتوي محافظة البصرة على الحصة الاكبر من هذه الحقول و تمتلك اعلى نسبة احتياطي تقدر بحوالي ٥٩% تليها محافظة كركوك ١٢% و محافظة ميسان٧,٦ % من الاحتياطي ثم محافظة ذي قار٤,٥% و هذا يبين لنا ان المحافظات الجنوبية (بصرة ،ميسان ، ذي قار) تختزن ما يقارب ٧١% من الاحتياطي المؤكد ، اما المحافظات الشمالية (كركوك ، اربيل ، صلاح الدين ، الموصل) يقدر الاحتياطي المؤكد فيها حوالي ٢٢% اما المحافظات الوسطى فيقدر الاحتياطي بحدود ٧% من الاحتياطي المؤكد .

ان الاحتياطي الكبير الذي يمتلكه العراق سيسهم في زيادة قدرته في التأثير على السوق النفطية العالمية خاصة اذا استطاع من زيادة طاقته الانتاجية مما يؤهله ان يكون من اكبر المصدرين للنفط الخام و بالتالي من اكبر الممولين للنفط الخام في السوق العالمية مستفيداً من انتاجه النفطي الحالي المنخفض مما يؤدي الى اطالة سقف النضوب فيه ، والذي يقدر بحوالي ١٥٩ سنة و بمعدل انتاجي (٢) مليون برميل / يوم مقارنة بالدول النفطية الاخرى كالسعودية و التي يقدر عمرها الانتاجي بحوالي ٨٨ سنة و الكويت ١٣٢ سنة و الامارات ١٣٥ سنة و ذلك لان هذه الدول تنتج بأقصى طاقتها الانتاجية .

المبحث الثاني/(الموازنة العامة ..... الايرادات و النفقات)

تعتبر الموازنة احدى الادوات الرئيسية التي تعكس الوجه السياسي و الاقتصادي و المالي و التي تمثل خطة الدولة المالية لسنة قادمة ، و تحتوي الموازنة على جانبي النفقات والايرادات العامة و تستطيع الدولة من خلالها القيام بوظائفها في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية . و الموازنة قائمة على تقديرات النفقات و الايرادات لسنة مالية مقبلة [٧] ، وفي حالة زيادة اي طرف على الاخر فأن ذلك يسبب اما فائضاً (زيادة الايرادات على النفقات) او عجزاً (زيادة النفقات على الايرادات) .

اولاً : الايرادات العامة :

تمثل الايرادات احدى مصادر تمويل الموازنة العامة ، فالدولة تستمد منها الاموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من اجل اشباع الحاجات العامة و تعتمد الموازنة العامة في العراق اعتماداً كبيراً على الايرادات الناتجة من تصدير النفط فهي تشكل ما نسبته ٩٠ % من ايرادات الدولة [٨] مما جعل اقتصاد البلد يتأثر بالتقلبات التي تحصل في اسعار النفط على اعتبار ان الريع النفطي يشكل عنصراً مهماً في الايرادات العامة اللازمة لتغطية الانفاق العام.

و تعتبر الايرادات العامة من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يمكن من خلالها معرفة مستوى تطور اقتصاديات البلدان[٩]، فكلما كانت الايرادات العامة للدولة متنوعة و ناتجة من مصادر مثل الضرائب والرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة، و زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية للدولة دل ذلك على تطور البلد.

و اذا ما نظرنا الى مصادر تمويل الموازنة العامة على مر السنين فأننا نلاحظ استحواذ القطاع النفطي على الحصة الاكبر من واردات تمويل الموازنة و كما موضح في الجدول التالي :

جدول (١)

مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق للسنوات (٢٠٠٥ – ٢٠١٢) القيم : مليون / دينار

السنوات	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	مجموع الايرادات	نسبة الايرادات النفطية
٢٠٠٥	٢٥٦٢٣	٣٣٣٥	٢٨٩٥٨	
٢٠٠٦	٤٢١٠٦	٣٢٨٦	٤٥٣٩٢	%٨٨,٥
٢٠٠٧	٣٩٠٩١	٢٩٧٣	٤٢٠٦٤	%٩٢,٧
٢٠٠٨	٤٢٤٤٢	٨٣٣٢	٥٠٧٧٤	%٩٢,٤
٢٠٠٩	٤٣٠٧٠	٧٣٣٨	٥٠٤٠٨	%٨٣,٥
٢٠١٠	٥٦٠٥٠	٥٦٨٥	٦١٧٣٥	%٨٥,٤
٢٠١١	٧١٨٧٢	٩٠٦٢	٨٠٩٣٤	%٩٠
٢٠١٢	٩٤٣٧٨	٧٩٤٨	١٠٢٣٢٦	%٨٨,٨
				%٩٢,٢

المصدر: وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، البيان المالي للاعوام (٢٠٠٤ – ٢٠١٢)

و من ملاحظة الجدول السابق نلاحظ استحواذ القطاع النفطي على الحصة الاكبر في تمويل الموازنة حيث تأتي اغلب الايرادات من خلال النفط الخام فقد ارتفعت حصة ايرادات القطاع النفطي من ٨٨,٥%عام ٢٠٠٥ بمبلغ قدره (٢٥٦٢٣) مليون دينار الى ٩٢% بمبلغ قدره (٩٤٣٧٨) مليون دينار عام ٢٠١٢ فيما لم تساهم الموارد غير النفطية الا بنسبة ضئيلة من اجمالي الايرادات حيث بلغت عام ٢٠٠٥ حوالي (٣٣٣٥) مليون دينار ما نسبته ١١,٥% من مجموع الايرادات ارتفع هذا المبلغ ليصل الى (١٠٢٣٢٦) مليون دينار عام ٢٠١٢ ، ورغم هذا الارتفاع الا ان الجانب النفطي بقي القطاع الممول الرئيسي لموزانات الدولة . و نلاحظ كذلك في الجدول السابق ان معدلات نمو ايرادات النفط الخام عامي٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بقيت ثابتة متأثرة بالأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على النفط الخام بسبب الكساد الذي اصاب اقتصاديات البلدان الصناعية .

ان الازمات التي تصيب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى و التقلبات في اسعار النفط الخام سوف تسبب الكثير من المشاكل و المصاعب للدولة فيما اذا بقيت تنظر الى النفط الخام على انه الممول الوحيد لموازنات الدولة ، و بالتالي يجب اعادة النظر بهذا القطاع الحيوي و جعله الاساس في رفد و قيام القطاعات الاقتصادية الاخرى الصناعية و الزراعية و السياحية و جعلها معين حقيقي للقطاع النفطي في تمويل موازنة الدولة على اعتبار انه اذا تنوعت مصادر تمويل موازنة الدولة من القطاعات المختلفة النفطية وغير النفطية من شأنه ان يقلل الضرر على اقتصاد البلد و مستواه الخدمي و الانتاجي فيما لو حدثت اي ازمات او مشاكل في اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول .

ثانياً : النفقات العامة :

تعتبر النفقات العامة الاداة التي تساعد الدولة و هيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الرامي الى اشباع الحاجات العامة، و هي الاداة التي تلعب مع الادوات المالية الاخرى دورها البارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و هي كذلك تسهم في تمويل الانفاق الاستثماري[١٠] .

ان ما يميز الموازنة العامة في العراق و منذ سنوات طويلة هو ارتفاع نسبة المخصص منها للنفقات التشغيلية مع قلة في التخصيصات للنفقات الاستثمارية، و نتيجة لضعف المستوى الانتاجي في معظم القطاعات الاقتصادية في تلبية احتياجات الجانب الاستهلاكي فأن زيادة الطلب الكلي للاستهلاك سيتجه نحو الاستيراد من الخارج تلبية لمتطلبات الاستهلاك المحلي ، و هذا من شأنه ان يساهم في تقليل او شحة الموجودات في العملات الصعبة و بالتالي احداث عجز دائم فيموازين المدفوعات .[١١] و قد اخفقت الموازنة العامة و عبر سياستها المالية في بناء قاعدة قوية للنمو الاقتصادي و اتجهت نحو الانفاق الجاري المولد لفائض الطلب الاستهلاكي مع استمرار ضعف القاعدة الانتاجية الوطنية، و بالتالي اتجه الميل نحو الاستهلاك مع الخسارة في الميل نحو الاستثمار و انخفاض الطاقة الاستيعابية في الجانب الاستثماري ، فكان الجانب الاستهلاكي يؤمن عن طريق الاستيراد على حساب تدهور النبى التحتية و ضعف الطاقة الاستثمارية .[١٢]ان ارتفاع النفقات التشغيلية ناتج من ضخامة حجم القطاع العام في العراق و تعود هذه الضخامة الى عوامل عدة اهمها اعتماد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط المصدر الى الخارج ، فالموازنة تعتمد اعتماداً كبيراً على ايرادات النفط في تمويلها حيث تشكل هذه الايرادات اكثر من ٩٠% من ايرادات الموازنة العامة و هي حالة تعكس الطابع الريعي للاقتصاد العراقي مما جعل الموازنة العامة تتأثر بتقلبات اسعار النفط العالمية فأي هبوط في هذه الاسعار سوف تلقي بظلالها على الواقع الاقتصادي في البلد مما ينعكس سلباً على رفاهية المواطن و امكانياته المعيشية. و رغم الارتفاع المتزايد في النفقات التشغيلية الا ان الدولة و خلال السنوات الاخيرة اخذت على عاتقها زيادة حصة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة ايماناً منها لتفعيل دور الاستثمار في دفع عملية التنمية الى الامام، و لتوضيح حصة النفقات التشغيلية الاستثمارية من الموازنة العامة نستعرض الجدول التالي :

جدول (٢)

جدول النفقات العامة في العراق للسنوات (٢٠٠٥- ٢٠١٢) القيم : مليار دينار

السنة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات	نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات
٢٠٠٥	٢٨٤٣١,١	٧٥٥٠	٣٥٩٨١,١	٧٩
٢٠٠٦	٤١٦٩١,١٦	٩٢٧٢	٥٠٩٦٣,١٦	٨١,٨
٢٠٠٧	٣٩٠٣١,٤١	١٢٦٩٦,٠٦	٥١٧٢٧,٤٧	٧٥,٥
٢٠٠٨	٤٤١٩٠,٧٤٦	١٥٦٧١,٢٢٧	٥٩٨٦١,٩٧٣	٧٣,٨
٢٠٠٩	٥٤١٤٨,١	١٥٠١٧,٤	٦٩١٦٥,٥	٧٨,٣
٢٠١٠	٦٠٩٨٠,٦٩٥	٢٣٧٦٦,٧٧٣	٨٤٦٥٧,٤٦٨	٧٢,١
٢٠١١	٦٦٥٩٦,٤٧٤	٣٠٠٦٦,٢٩٢	٩٦٦٦٢,٧٦٦	٦٨,٨
٢٠١٢	٧٩٩١٦,٩٤٢	٣٧١٧٧,٨٩٧	١١٧٠٩٤,٨٣٩	٦٨,٣

المصدر: وزارة المالية ،دائرة الموازنة العامة للاعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١٢)

من خلال تتبع حصة النفقات التشغيلية من اجمالي النفقات نلاحظ انها استأثرت بالحصة الاكبر ففي عام (٢٠٠٥) بلغت نسبة النفقات التشغيلية حوالي ٧٩% مبلغ قدره (٢٨٤٣١,١) مليار دينار مقابل ٢١ % للنفقات الاستثمارية بمبلغ مقداره (٧٥٥٠) مليار دينار و رغم انخفاض حصة النفقات التشغيلية خلال السنوات المتعاقبة و التي وصلت عام ٢٠١٢ الى ٦٨,٣% مقابل ٣١,٧% للنفقات الاستثمارية الا انها بقيت مستأثرة بالجانب الاكبرمن النفقات العامة فبينما بلغت النفقات التشغيلية (٧٩٩١٦,٩٤٢) مليار دينار بلغت النفقات الاستثمارية(٣٧١,٧٧,٨٩٧) مليار دينار، ان هذه الزيادة في حصة النفقات الاستثمارية وان كانت دون مستوى الطموح الا انه يؤشر على اهتمام

الدولة نحو زيادة حصة النفقات الاستثمارية بهدف رفع مستويات الاستثمار على اعتبار ان هذه النفقات تمثل اهم ادوات السياسة الاقتصادية التي تهدف الى تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توزيع التخصيصات المالية للوزارات والمحافظات على المشاريع الاستثمارية و التي اغلبها يتم توجيهها نحو بناء مشاريع انتاجية جديدة او استكمال مشاريع اخرى و التوسع في المشاريع القائمة و التي يترتب عليها خلق سلع و خدمات جديدة تضاف الى الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن استكمال بناء الهياكل الارتكازية للتنمية .

ثالثاً : عجز الموازنة :

ان العجز في الموازنة يحدث عند زيادة النفقات عن الايرادات بحيث لا تستطيع الايرادات مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة، فالنفقات هي التي تحدد غالباً حجم العجز و لما كان العجز يتعرف عليه في العادة عند اعداد الموازنة و قبل البدء بالتنفيذ فأن الحكومة تعمل في البداية على علاجه اما بتخفيض الانفاق او زيادة الايرادات.[١٤]

ان تركيز الدولة على واردات النفط الخام في تمويل موازناتها سوف يجعلها معرضة بين الحين والاخر الى ازمات مالية تؤثر على المشاريع القائمة و المستقبلية في الاقتصاد الوطني ، حيث نلاحظ ان ايرادات النفط تمثل الجزء الاكبر و الاهم في تمويل موازنات الدولة ، لو استبعدنا هذه الايرادات من موازنة الدولة لكانت نسبة العجز اكثر من ٩٠% . وبالنظر الى الجدول (٣) نجد ان عجز الموازنة لعام ٢٠٠٥ (٧٠٢٢,٥) مليار دينار، اما في عام ٢٠٠٦ انخفض العجز الى (٥٥٧٠,٨١) مليار دينار و يعود هذا الانخفاض في عجز الموازنة الى امور ساهمت في زيادة ايرادات الموازنة اهمها نمو الصادرات النفطية و زيادة اسعار النفط الخام ، كذلك زيادة في تقديرات الضرائب و الرسوم[١٥] ، اضافة الى ان نسبة التوسع في النفقات العامة هي اقل مما هي عليه عام ٢٠٠٥ . كما شهد عام ٢٠٠٧ عجزاً ايضاً فبلغت قيمة العجز (٩٦٦,٩٦٨) مليار دينار و السبب ايضاً يعود الى التوسع في النفقات العامة مقارنة بحجم الايرادات ، اما عام ٢٠٠٨ فبلغ مقدار العجز (٩٠٨٦,٨٩٣) مليار دينار ثم بلغ (١٨٧٥٧,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٩ ثم ارتفع العجز ليصل الى (٢٢٩٢٢,١٦) مليار دينار، لقد كان العجز في السنوات السابقة عجزاً تخطيطياً تم تغطيته من خلال المدور من فائض الموارد المتراكمة من السنوات السابقة خلافاً للعجز الحقيقي الذي حدث عام ٢٠١١ و الذي بلغ (١٥٧٢٧,٩) مليار دينار والذي تم تغطيته من خلال الاقتراض الداخلي و الخارجي و من المبالغ الفائضة و المدورة من العام ٢٠١٠ .

ولما كان حجم الايرادات في الموازنة يعتمد اعتماداً كبيراً على انتاج واسعار النفط فأن عام ٢٠١٢ شهد انخفاضاً في حجم العجز مقارنة بالعام الماضي ٢٠١١ ساهم في هذا الانخفاض هو ارتفاع انتاج النفط المصدر و الذي بلغ (٢٦٠٠) مليون برميل بعدما كان (٢٢٠٠) مليون برميل اضافة الى ارتفاع اسعار النفط الخام و التي وصلت الى ٨٥ دولار للبرميل الواحد بينما بنيت موازنة ٢٠١٢ على سعر (٧٦.٥) دولار للبرميل .[١٧]

جدول (٣)
عجز الموازنة العامة في العراق للسنوات (٢٠٠٥ – ٢٠١٢) القيم / مليار دينار

السنة	اجمالي النفقات العامة	اجمالي الايرادات العامة	مقدار العجز
٢٠٠٥	٣٥٩٨١,١	٢٨٩٥٨,٦	٧٠٢٢,٥
٢٠٠٦	٥٠٩٦٣,١٦	٤٥٣٩٢,٣	٥٥٧٠,٨٦
٢٠٠٧	٥١٧٢٧٤٧	٤٢٠٦٤,٥	٩٦٦٢,٩٦٨
٢٠٠٨	٥٩٨٦١,٩٧٣	٥٠٧٧٥,٠٨	٩٠٨٦,٨٩٣
٢٠٠٩	٦٩١٦٥,٥	٥٠٤٠٨,٢	١٨٧٥٧,٣
٢٠١٠	٨٤٦٥٧,٤	٦١٧٣٥,٣	٧٢٩٢٢,١٦
٢٠١١	٩٦٦٦٢,٧٦٦	٨٠٩٣٤,٧	١٥٧٢٧,٩
٢٠١٢	١١٧٠٩٤,٨٣	١٠٢٣٢,٦٨٩	١٤٧٦٧,٩

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة (٢٠٠٤ – ٢٠١٢)

المبحث الثالث / الاجراءات اللازمة لمعالجة عجز الموازنة

ان عملية معالجة العجز تقتضي اتباع اساليب متعددة قادرة على ايجاد الحلول الممكنة يمكن من خلالها معالجة القصور في اوجه الايرادات العامة قادرة على تغطية النفقات اللازمة لإدارة قطاعات الدولة المختلفة ومن هذه الاجراءات و الاساليب :

اولاً : ترشيد او ضبط الانفاق : ان المقصود بالترشيد هو القضاء على الاسراف و التبذير من خلال اعداد برنامج فعال لترشيد الانفاق العام والذي يتطلب الضغط على بنود الانفاق غير الضرورية والترتيب الاقتصادي لاولويات الانفاق العام ، وعدم تخصيص الانفاق لمجالات غير ضرورية او غير مهمة لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ان انخفاض اسعار النفط الخام و ما سيترتب عليها من حدوث عجز في موازنة ٢٠١٥ و التي يمكن ان يصل حجم العجز فيها الى الثلث تقريباً ،هذا يستدعي تظافر كل الجهود الحكومية و الشعبية من اجل تخطي هذه الازمة المالية من خلال التضحية ببعض النفقات غير الضرورية و التي لا تمس معيشة المواطن ، من خلال التزام جميع جهات التنمية الاقتصادية بتقليص نفقاتها و التي تبدأ بالدرجات العليا و الإيفادات و السفر والمخصصات و شراء الاثاث و السيارات لان جميع ذلك يشكل عبئً على الموازنة فلو نظرنا الى سلم رواتب موظفي الدولة و خاصة المدراء العامين و الطبقة السياسية نلاحظ انها تصل الى حد التخمة اذا ما قورنت بالموظفين الصغار العاملين في قطاعات الدولة المختلفة، و بالتالي يجب على الدولة اعادة النظر برواتب ومخصصات الطبقة السياسية و المدراء العامين في دوائر الدولة من خلال تعديلها بالشكل الذي لا يبخس حقهم و لا يصل بها الى حد الاسراف .

اضافة الى ان النفقات يجب ان تقتصر على الاوجه الضرورية جداً كرواتب العاملين و الموظفين في الدولة ونفقات الامن والدفاع و كذلك المشاريع المهمة جداً و الاستراتيجية، على اعتبار ان موازنة ٢٠١٥ ستكون استثنائية نظراً لكبر حجم العجز فيها . كما ان معالجة الفساد المالي و الاداري من الخطوات المهمة و الضرورية في تقليل النفقات العامة من خلال اتباع الانظمة الالكترونية الحديثة و الابتعاد عن الروتين في ادارة نفقات الدولة لكي تتوضح الصورة امام السلطات الرقابية و تأخذ دورها في مراقبة اوجه صرف موازنة الدولة ،فكثيراً ما تضيع مبالغ طائلة في زحمة الاوراق و التي يتخذها بعض العاملين في قطاعات الدولة وسيلة للتغطية على فسادهم المالي و الاداري .

ثانياً : تفعيل النظام الضريبي: **قبل بدء بعملية زيادة معدلات الضرائب والرسوم لا بد من القيام بإصلاحات جذرية في النظام الضريبي و تنمية موارده و رفع كفاءة كوادره، حتى تأخذ الضرائب و الرسوم دورها كرافد حقيقي لموازنات الدولة العامة، فانخفاض معدلات الضريبية يرجع الى عدم كفاءة الادارة الضريبية و عدم ملائمة الهيكل الضريبي ، وتهرب اصحاب الدخول العليا من الضرائب اما بسبب نفوذهم في اجهزة الدولة او تعاطي الرشى من قبل موظفي الجباية، اضافة الى انخفاض الوعي الضريبي لدى الافراد المكلفين ، وعدم كفاءة جهاز التحصيل و جمود النظام الضريبي .** (١٩)

في ظل العجز في موازنة الدولة الناتج من انخفاض اسعار النفط الخام العالمية لابد من اعتماد الضرائب المباشرة كوسيلة لتحصيل موارد الدولة اضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية، على اعتبار ان الضرائب المباشرة تصيب الطبقة الغنية بالدرجة الاولى كما انها قابلة للتكيف والتصاعد بحسب وعاء الضريبة، فإذا كان دخل الفرد متواضعاً لا يكفي لسد حاجاته الضرورية، فالضريبة المباشرة عندئذ لا تتناوله حتى لا تزيد ارهاقه و مقدرته على الاستهلاك لسد الحاجات الاساسية اللازمة لاستمراره في العمل والانتاج. وبالاطلاع على موازنات الدولة العامة نلاحظ ان مساهمة الايرادات غير النفطية و خاصة الضرائب لا تشكل الا جزء يسير من اجمالي الايرادات ، حيث استحوذت الايرادات النفطية على الحصة الاكبر من هذه الايرادات و كما مبين في الجدول التالي:

جدول (٤)

الايرادات الضريبية و النفطية للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢) القيم : مليون دينار

مصادر ايرادات الضرائب	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢	
	المبلغ	الاهمية النسبية	المبلغ	الاهمية النسبية	المبلغ	الاهمية النسبية	المبلغ	الاهمية النسبية	المبلغ	الاهمية النسبية
- رسم اعادة الاعمار	٤٠٣.٨٧	٠.٨٢	٥٠٨	١.٠١	٥٠٨	٠.٨٥	١٣١٦	١.٦٨	٩٦٥	٠.٩٤
- ضريبة دخل الفرد	١٩٣.٠	٠.٣٩	٢٩٠	٠.٥٧	٢٠٠	٠.٣٣	٢٠٢.٧	٠.٢٥	٤٦٤.٠	٠.٤٥
- ضريبة دخل الشركات	٢٧٠	٠.٥٥	٣٩٠	٠.٨٤	٢٠٠	٠.٣٣	٢٥٠	٠.٣٢	٣٣٠٤.٦	٣.٢٣
- ضريبة دخل الموظفين	٩٦	٠.١٩	٢٩٠	٠.٦٢	٢٠٠	٠.٣٣	٢٠٠	٠.٢٥	١١٦.٦	٠.١١
- الضرائب والرسوم الاخرى	٥٢٨٥.٨٨٧	١٠.٨٤	١٥٠٩.٨٢٢	٣.٢٤	٢٠١١.٢	٣.٣٩	٣٩٧٤.٢	٥.٠٨	٢٧٤٠.٧	٢.٦٧
- ضرائب المكس	٦٠	٠.١٢	٥٠٠	١.٧٣	٦٠	٠.١	٣٠٠	٠.٣٨	٣٣٠	٠.٣٢
مجموع الايرادات الضريبية	٦٣٠٨.٧٥	١٢.٩٤	٣٤٨٧.٨٢	٧.٤٩	٣١٢٧٩.٣	٥.٣٦	٦٢٤٢.٩	٧.٩٩	٧٩٢٠.٩	٧.٧٤
مجموع الايرادات النفطية	٤٢٤٤٢.٢	٨٧.٥٤	٣٤٠٧٠	٩٢.٥٠	٥٦٠٥٠.٣	٩٤.٦٣	٧١٨٧٢.٥	٩٢.٠٣	٩٤٣٧٨.٠	٩٢.٢٥
مجموع الايرادات الضريبية و النفطية	٤٨٧٥٠.٩٥٧	١٠٠	٤٦٠٥٧.٨٢٢	١٠٠	٥٩٢٢٩.٥	١٠٠	٧٨١١٥.٤	١٠٠	١٠٢٢٩٨.٩	١٠٠

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، البيان المالي للاعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)

من خلال الجدول السابق نلاحظ ضعف مساهمة الايرادات الضريبية في دعم موازنة الدولة العامة حيث تراوحت
من خلال الجدول السابق نلاحظ ضعف مساهمة الايرادات الضريبية في دعم موازنة الدولة العامة حيث تراوحت
نسبتها (٥-١٢)% بينما شكلت الايرادات النفطية ما يقارب ٩٠% من مصادر تمويل الموازنة، ان التفاوت في نسبة الايرادات الضريبية ناتج من تخلف الجهاز الضريبي و تفشي الفساد المالي و الاداري.

ثالثاً : تعزيز دور القطاع الخاص: **ان الدعوة لتفعيل اقتصاد السوق و تطوير مؤسساته لزيادة الانتفاع من موارد البلاد الاقتصادية، الطبيعية منها و البشرية تحتم العمل على اطلاق الحرية لنشاط القطاع الخاص الاستثماري و الانتاجي مع مراعاة تقليص دور الدولة الاقتصادي في حدود توفير المناخ الاستثماري الملائم لنشاط**

القطاع الخاص و تنظيم المنافسة و التوازنات الاقتصادية الكلية بالإضافة الى اقامة مشاريع البنية الاساسية و لتعزيز نشاط القطاع الخاص لا بد ايضاً من تطبيق عدد من السياسات و الاجراءات الضريبية والنقدية و تخفيض القيود الادارية الحكومية على النشاط الاستثماري و الانتاجي و الاستهلاكي و التجاري الخاص الى حدوده الدنيا . كما لابد من مبادرة الحكومة في اجراء الاصلاحات الادارية و القانونية و تنفيذ اصلاحات مؤسسية تتلائم و البيئة الاقتصادية الجديدة [٢٠]، وبالتالي فمن الضروري التشديد على اهمية التوقيتات الزمنية المرحلية لتنفيذ برامج التحرير الاقتصادي و الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تأمين شروط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الوطنية ثم الانطلاق للاستفادة من رؤوس الاموال الاجنبية في نقل التكنلوجيا المتقدمة و تمويل الاستثمارات العينية .

و تعقيباً على ما سبق ولغرض تفعيل قطاع الخاص العراقي ينبغي العمل على تحقيق ما يلي:

١- اعتماد سياسة اقتصادية محفزة للقطاع الخاص في مجال الاعمار و البناء لا سيما و ان القطاع الخاص يمتلك قدرات جيدة في مجال البناء و التشييد و المقاولات .

٢- من الممكن ان يطور القطاع الخاص العراقي صناعات غذائية متطورة قابلة للنفاذ الى الاسواق الخارجية فضلاً عن تلبية احتياجات السوق المحلية .

٣- تنشيط السياحة الدينية و الاثرية لما تدره من موارد مالية و فرص عمل وفيرة تسهم في حل مشكلات البطالة و تحسين مستويات المعيشة وهذا النشاط ملائم لعمل القطاع الخاص [٢١]

ان تفعيل دور القطاع الخاص و اخذ دوره في ادارة النشاط الاقتصادي للبلد بالتزامن مع نشاط الدولة من شأنه ان يساهم في النهوض بالقطاعات الاقتصادية (الصناعية و الزراعية والسياحية) و تخفيف العبيء عن موازنات الدولة من خلال تقليل النفقات العامة .

رابعاً : اجراءات اخرى: ان تقلبات اسعار النفط الخام العالمية صعوداً و نزولاً يحتم وضع صناديق تثبيت للمساعدة على ادارة العوائد النفطية، حيث يتم الادخار في هذه الصناديق في اوقات الوفرة النفطية، والانفاق من هذه المدخرات في اوقات انخفاض العوائد النفطية ،و هذه التجربة معمول بها في كثير من الدول النفطية كما في الصندوق الكويتي للاجيال المستقبلية كذلك صندوق ضبط الايرادات العامة في الجزائر [٢٢]

و للتغلب على مشكلة قصور الانفاق في الموازنة فلا بد من تطوير هيكل و نشاط الجهاز المصرفي بصورة تشجع عمليات الائتمان طويل الاجل اللازمة للتمويل و تصحيح الاختلال في هيكل التسهيلات الائتمانية القطاعية ، وهيكل صافي الائتمان المحلي و ذلك من خلال التوسع في الائتمان الممنوح للنشاط الانتاجي الذي يلزم لدفع عجلات الانتاج واستثماره في القطاعات الاقتصادية الهامة ، وتحديد التوسع الائتماني الممنوح للنشاط التجاري و الخدمي بما ينسجم مع معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بقطاعاته المختلفة [٢٣] .

ولاشك ان تنشيط مجال اصدار الاوراق المالية الحكومية بصفة عامة سوف ينمي ويثري بورصة الاوراق المالية من ناحية ويساهم من ناحية اخرى في توفير مدخرات حقيقة لتمويل عجز الموازنة العامة، حيث يمكن اصدار سندات بآجال طويلة تتمكن الدولة من خلالها على الحصول على الاموال الكافية لتمويل عجز الموازنة.

ان زيادة معدلات انتاج النفط يمكن ان تساهم في مواجهة عجز الموازنة فإنتاج العراق الحالي من النفط يبلغ حوالي ٢,٩ مليون برميل / يوم، يمكن رفع هذا المعدل ليصل الى ٥ مليون برميل/يوم ليعوض عن انخفاض اسعار النفط و بالتالي تغطية النفقات العامة .

اذا كانت ايرادات النفط في السنوات السابقة كبيرة نتيجة لارتفاع اسعار النفط فأن الانفاق الحكومي قد تعاظم ولم يكن موجهاً في ظل ستراتيجية معينة الى بناء قاعدة صناعية بقدر ما كان موجهاً للانفاق الاستهلاكي، و بعد مرور

العديد من السنوات ما زال الاعتماد على النفط كبيراً حيث لم يتم اتخاذ طريقة جادة لتخفيض هذا الاعتماد لعدم وجود توجه تنموي سليم، و من هنا فلابد من وضع ستراتيجية واضحة، قادرة بالنهوض بكافة القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، السياحية) و تجعلها رافد حقيقي لموازنة الدولة.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات :

١- **لعبت عوامل عديدة في التسبب بانخفاض اسعار النفط منها تخمة المعروض من النفط الخام بالأسواق العالمية الناتج من عمليات المضاربة كذلك ضخ حوالي (٢) مليون برميل من النفط الحجري . الا ان العامل السياسي كان له الدور البارز في هذا الانخفاض .**

٢- **ان الايرادات المتحققة من تصدير النفط تعتبر الممول الحقيقي لموازنة الدولة فيما كان دور المصادر الاخرى كالضرائب و الرسوم ضعيفاً في هذا التمويل ، حيث تشكل نسبة ايرادات النفط مقارنة بالمصادر الاخرى حوالي ٩٠% .**

٣- **تميزت الموازنة العامة في العراق و منذ سنوات طويلة بارتفاع نسبة المخصص منها للنفقات التشغيلية مع قلة في التخصيصات للنفقات الاستثمارية، ان هذا الارتفاع ناتج من ضخامة حجم القطاع العام.**

٤- **كثيراً ما تعاني الموازنة العامة للدولة من عجز مالي نتيجة لارتفاع حجم النفقات العامة مقارنة بحجم الايرادات، و غالباً ما يكون هذا العجز عجزاً ظاهرياً يغطى من خلال المدور من فائض الموازنة السابقة. ويرى ان عجز موازنة ٢٠١٥ عجزاً حقيقياً يمكن ان يصل الى ٤٠% .**

التوصيات :

١- **لمواجهة عجز الموازنة فلا بد من ان تقوم الحكومة بحذف النفقات الزائدة واقتصارها على نفقات الامن والدفاع، ورواتب العاملين والموظفين في الدولة، والمشاريع المهمة، جداً والاستراتيجية، كما يجب اعادة النظر برواتب وامتيازات الطبقة السياسية.**

٢- **يجب على الدولة ان تقوم بتنويع مصادر تمويل الموازنة وان لا يقتصر اعتمادها على النفط فقط فإصلاح النظام الضريبي و تطويره يمكن ان يساهم في زيادة ايرادات الدولة، كما ان فرض الضرائب الكمركية يمكن ان يولد منفعتين في ان واحد تمويل موازنة الدولة و تشجيع الصناعة الوطنية .**

٣- **ان تفعيل دور القطاع الخاص و اخذ دوره في ادارة النشاط الاقتصادي للبلد بالتزامن مع نشاط الدولة من شأنه ان يساهم في النهوض بالقطاعات الاقتصادية (الصناعية ، الزراعية ، السياحية) وتخفيف العبء عن موازنات الدولة من خلال تقليل النفقات العامة .**

٤- **ان تطوير هيكل و نشاط الجهاز المصرفي بصورة يشجع عمليات الائتمان المصرفي و كذلك تنشيط مجال اصدار الاوراق المالية الحكومية بصفة عامة سوف ينمي ويثري بورصة الاوراق المالية من ناحية و يساهم من ناحية اخرى في توفير مدخرات حقيقة يمكن ان تساهم في معالجة قصور الانفاق في الموازنة .**

المصادر والمراجع

١- **كامل بكري واخرون ، الموارد واقتصادياتها ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ،ص٢**

٢- **نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، دار احياء التراث العربي ،بيروت ، ٢٠١١ ،ص١١٠**

٣- **علي احمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت١٩٩١، ص٤٨**

٤- **نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، مصدر سابق ، ص ١١٤**

٥- **تقارير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤**

٦- **اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، دار المواهب ، النجف الاشرف ، ٢٠١١ ، ص٣٢٤**

٧- **عادل حمود القيسي، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الثقافة ،عمان ، ٢٠١١ ، ص ٨٩**

٨- نزار كاظم صباح، تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية و ما يترتب عليها مستقبلاً ، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة الكوفة ، مجلد ٣ ، العدد ، ١٥ ،٢٠١٠ ، ص٨
٩- احمد السيد النجار، عدالة الموازنة العامة للدولة ، سلسلة العدالة الاجتماعية ،المركز العربي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٣
١٠- عادل فليح علي و طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب، الموصل، ١٩٨٨، ص٨٧
١١- سرمد عباس جواد و ليلى جبر محمد ، سياسة الاصلاح في الموازنة العامة و وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٧ ، ص٩
١٢- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية في العراق : بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي و الحفاظ على نظام مالي سليم، البنك المركزي العراقي، بغداد ،٢٠١٢ ، ص٦٠
١٣- مهدي الحافظ، الان والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بغداد، ٢٠٠٩ ، ص١٦٧
١٤- ابراهيم متولي حسن، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص٣٠
١٥- ميثم لعيبي اسماعيل ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نسيان ٢٠٠٣ قراءة في الدستور و الموازنة العامة ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٨ ، ص٣٣
١٦- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١١ ، ص٦٤
١٧- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الموازنة الاستثمارية و المصروف الفعلي منها لغاية ٣٠ / ٩/ ٢٠١٢ ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٣
١٨- ابراهيم متولي حسن ، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز ، مصدر سابق ، ص٢٧٨
١٩- محمد خالد المهاني، التهرب الضريبي و اساليب مكافحته، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ص١٧٠
٢٠- صبري زايد السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٥٥٩
٢١- اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، مصدر سابق ، ص٣٩٩
٢٢- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية السياسية الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت٢٠١٠ ، ص١٣٥
٢٣- ابراهيم متولي حسن ، الاثار الاقتصادية للتمويل بالعجز ، مصدر سابق ، ص٣٦٩

((Decreasing of prices of petrol and the required procedures which impact on the general budget in Iraq))

Assistant Inst.: Haider Kadhum Mehdi

Abstract

The oil income considers one of the important essential finance to the state budget and any defect effects on this source will have great impact on the budget , as well as the general; budget of the state becomes connect with prices and petrol productions value , changes on the petrol prices as speculations , economical and political elements , the cost of one oil barrel since beginning of ٢٠١٥ which reach ٥٠ USD for one barrel , which has great impact on the general state budget as being the revenues will be decrease or low of the exportation of petrol , which are the main source of development

and management process of all the state sectors . the research deal with the state budgets for different years and it has been notified the big value of running expenditures comparing with the big values of investment expenses , the huge expenditures resulted from the huge public sector .

The decrease of petrol prices and what resulted impacts on the general budget required put obligatory procedures able to decrease these impacts , and keeping on the work process in all state sectors , these procedures should whether to decrease the value of general expenditures or increase the state incomes in order to overcome the low in petrol prices